هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الدليل الاسترشادي للتعامل مع الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر (PEPs)

هيئة السوق المالية

فبراير 2026

هذا الدليل يعد استرشادياً فقط، ولا يعد ما ورد في هذا الدليل بديلاً لأي من الأحكام الواردة في الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها لدى هيئة السوق المالية، وعند وجود أي تعارض بين ما ورد في هذا الدليل وبين أحكام تلك الأنظمة واللوائح، فإن المرجعية تكون لتلك الأنظمة واللوائح.

1. الغرض والنطاق

1.1 يهدف هذا الدليل إلى تمكين "المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة السوق المالية" على الفهم الواضح والالتزام الدقيق بتنفيذ واجباتها المستمرة في مكافحة غسل الأموال، وتحديداً الامتثال لأحكام المادة الثامنة (8) من نظام مكافحة غسل الأموال (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/20 وتاريخ 1439/02/05هـ) ولائحته التنفيذية، فيما يخص التعامل مع العملاء المصنفين كأشخاص سياسيين معرضين للمخاطر(PEPs) .

1.2 ونظراً لما يتمتع به هؤلاء الأشخاص من نفوذ ومناصب، وإمكانية وصولهم المحتمل إلى الأموال العامة أو امتلاكهم سلطة اتخاذ القرار؛ يسعى هذا الدليل إلى ترسيخ "النهج القائم على المخاطر" لتحديد وتقييم وتخفيف أي مخاطر قد تنشأ عن هذه العلاقات، بما يتناسب مع طبيعة ودرجة خطورة كل حالة.

1.3 التوقعات الإشرافية، يحدد هذا الدليل التوقعات الإشرافية بشأن الالتزامات الجوهرية التي يتعين على المؤسسات المالية مراعاتها، والتدابير الرقابية الواجب تطبيقها عند إقامة علاقات عمل مع أشخاص سياسيين معرضين للمخاطر أو الاستمرار فيها. يوفر الدليل الحد الأدنى من المعايير التنظيمية التي ينبغي إدراجها ضمن السياسات والإجراءات الداخلية، مع منح المؤسسات المرونة الكافية لتكييف أطر عملها بما يتوافق مع ملف المخاطر (Risk Profile) الخاص بها ونماذج أعمالها.

1.4 مسؤولية المؤسسة المالية، إن العوامل والتدابير الموضحة في هذا الدليل ليست على سبيل الحصر، ولا تحد من نطاق الخطوات التي قد تحتاج المؤسسات المالية لاتخاذها للامتثال الكامل للالتزامات النظامية. تظل المؤسسات مسؤولة مسؤولية كاملة عن تقييم مدى حاجتها لتطبيق تدابير عناية معززة إضافية بناءً على المخاطر المحددة التي تفرضها كل علاقة مع الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر، كل حالة على حدة.

1.5 المعايير الدولية، تم إعداد هذا الدليل مع مراعاة للمعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) يجسد الدليل التطلعات الإشرافية الرامية لتبني المؤسسات نهجاً رصيناً قائماً على المخاطر، يتجاوز مجرد الامتثال الشكلي، ليصبح جزءاً أصيلاً من الممارسات التشغيلية والحوكمة المؤسسية.

1.6 الإلزام النظامي، وفقاً للمادة (24) الفقرة (6) من نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، التي تنص على: "على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الالتزام بأي تعليمات أو قواعد أو إرشادات تصدرها الجهات الرقابية..."؛ فإن هذا الدليل يُعد ملزماً للمؤسسات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. تعريف الشخص السياسي المعرض للمخاطر

2.1 يعرّف نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية الشخص السياسي المعرض للمخاطر بأنه: "الشخص الذي يُكلف أو كُلف بمهام عامة عليا في المملكة أو في دولة أجنبية، أو بمناصب إدارية عليا أو وظيفة في إحدى المنظمات الدولية". كما تُعرف مجموعة العمل المالي (FATF) هذا الشخص بأنه الفرد الذي يُكلف، أو كُلف، بمهام عامة عليا. ويشمل هذا التعريف كلاً من المسؤولين العموميين المحليين والأجانب، بالإضافة إلى كبار المسؤولين في المنظمات الدولية. ولا يُقصد من هذا التصنيف تجريم هؤلاء الأفراد، بل الإقرار بزيادة احتمال تعرضهم لسوء استخدام السلطة الموكلة لهم لتحقيق مكاسب شخصية.

2.2 الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر، معرضون بطبيعتهم لسوء استخدام السلطة لأغراض الفساد، والرشوة، والاختلاس، والجرائم ذات الصلة بغسل الأموال. وتنشأ هذه المخاطر نتيجة تضافر عوامل مثل سلطة اتخاذ القرار، والقدرة على التصرف بالأموال العامة، والنفوذ النظامي، والقدرة على التأثير بشكل كبير على الاقتصاد. ونتيجة لذلك، فإن التعاملات المرتبطة بهؤلاء الأشخاص والكيانات القانونية المرتبطة بهم، تمثل خطرًا متأصلًا لاحتمالية ارتكاب جرائم مدرة للعائدات، لا سيما تلك المرتبطة بالفساد في القطاع الحكومي واستغلال النفوذ.

2.3 وفق الإطار القانوني والتنظيمي للمملكة العربية السعودية، يتعين على المؤسسات المالية اعتماد أنظمة مناسبة لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخصاً سياسياً معرضا للمخاطر، سواءً كان داخل المملكة أو في دولة أخرى. ويدعم هذا التصنيف نتائج "التقييم الوطني للمخاطر" في المملكة، الذي يحدد الفساد باعتباره من الجرائم الأصلية الناشئة للمتحصلات الإجرامية.

2.4 مستوى الرقابة وتدابير العناية الواجبة التي تفرضه الأنظمة والالتزامات المحددة، ولكنها تفرق في التطبيق بناءً على تصنيف العميل: العميل السياسي الأجنبي: يُعد عالي المخاطر تلقائياً، ويتطلب دائماً تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة(Enhanced Due Diligence) ، والحصول على موافقة الإدارة العليا. أما العميل السياسي المحلي: يخضع لتقييم المخاطر؛ فإذا تبين أن مخاطر غسل الأموال مرتفعة، يتم تطبيق التدابير المعززة وموافقة الإدارة العليا (أسوةً بالأجنبي). أما إذا كانت المخاطر منخفضة، فيُكتفى بتدابير العناية الواجبة العادية.

2.5 .فئات الأشخاص السياسيين، وينطبق "التعريف" أدناه على الفئات التالية سواء كانوا أشخاص محليين أم أجانب[1]:

i. رؤساء الدول أو الحكومات
ii. كبار السياسيين، وكبار المسؤولين الحكوميين أو القضائيين أو العسكريين.
iii. كبار التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، والمسؤولين البارزين في الأحزاب السياسية
iv. رؤساء ومدراء المنظمات الدولية ونوابهم وأعضاء مجالس إدارتها، أو أي وظيفة مماثلة.

2.6 لا يقتصر التعريف على المسؤول السياسي فقط، بل يمتد ليشمل "الأشخاص المقربين" و"أفراد العائلة". ووفقاً للمادة (8) الفقرة (2) من اللائحة التنفيذية، فإن الالتزامات المتعلقة بالأشخاص السياسيين تسري أيضاً على هؤلاء. ويتعين على المؤسسات المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة عليهم بما يتوافق مع درجة مخاطر الشخص السياسي المرتبطين به (سواء كانت معززة أو عادية). يشمل ذلك

i. أفراد العائلة (الوالدان، الأزواج، الأبناء)
ii. الأقارب حتى الدرجة الثانية (والمصاهرة).

2.7 يُصنف من ضمن الأشخاص المقربين: الزملاء في العمل، الشركاء التجاريون، أو المستشارون الشخصيون، ويشمل ذلك على وجه الخصوص:

i. الأشخاص الطبيعيون الذين يتبين أنهم مستفيدون حقيقيون -بالاشتراك مع شخص سياسي معرض للمخاطر- لكيان قانوني أو ترتيب قانوني .
ii. الأشخاص الطبيعيون الذين هم المستفيدون الحقيقيون الوحيدون لكيان قانوني يُعلم أنه أُسس خصيصاً لمصلحة شخص سياسي معرض للمخاطر.

2.8 وعلى الرغم من أن أفراد العائلة والأشخاص المقربين قد لا يتمتعون بأنفسهم بسلطة مباشرة أو نفوذ على القرارات الحكومية، إلا أنهم يمثلون مخاطر مرتفعة للمؤسسات المالية نتيجة لعلاقتهم بشخص سياسي معرض للمخاطر. إذ يمكن استغلالهم بالطرق التالية:

[1] ما حددته المادة (8) من نظام مكافحة غسل الأموال بأن على المؤسسات المالية استخدام أدوات مناسبة لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي مكلّفاً أو أصبح مكلفاً بمهام عامة عليا في المملكة أو في دولة أجنبية، أو مناصب إدارية عليا في إحدى المنظمات الدولية؛ فإن تبين لها أي من ذلك، فعليها تطبيق تدابير إضافية وفقاً لما تحدده اللائحة. وتشمل هذه الشخصيات:

- قد يلجأ الأشخاص السياسيين الممثلين للمخاطر، لعلمهم بأن عملياتهم المالية ستكون محل تدقيق، إلى استخدام أفراد عائلاتهم أو المقربين منهم لإجراء عمليات غير مشروعة أو تحصيل أموال غير مشروعة، في محاولة لإخفاء تورطهم في العملية وإخفاء مكاسبهم غير المشروعة. وفي العديد من البلدان التي تعاني من قضايا الفساد، قد يمتلك الأشخاص السياسيين الممثلين للمخاطر أنفسهم أصولاً قليلة بالاسم فقط، بينما تظهر معالم الثراء بشكل علني على أفراد عائلاتهم والأشخاص المقربين منهم .
- قد يسعى الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مشروعة إلى إقناع الشخص السياسي الممثل للمخاطر باتخاذ إجراءات معينة من خلال دفع رشاوي للأشخاص المقربين منه أو أفراد عائلته، وقد تسدد هذه المدفوعات بعلم الشخص السياسي المعرض للمخاطر أو دون علمه أو موافقته.

3. المتطلبات المتعلقة بالأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر

3.1 تحتم المخاطر المقترنة بالأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر صياغة ضوابط تشغيلية دقيقة:

- بالنسبة للشخص السياسي الأجنبي: إن تحديد العميل أو المستفيد الحقيقي بهذه الصفة يجب أن يؤدي تلقائياً إلى تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، بما في ذلك الحصول الإلزامي على موافقة الإدارة العليا، والتحقق من مصدر الثروة والأموال.
- بالنسبة للشخص السياسي المحلي: يخضع العميل لتقييم المخاطر أولاً؛ ولا يتم تطبيق التدابير المعززة تلقائياً إلا في حال تم تصنيفه كعميل مرتفع المخاطر. ويجب إدراج هذه المحددات في كل من الأنظمة الآلية وإجراءات التصعيد اليدوية لضمان الاتساق.

3.2 تتطلب المنهجية القائمة على المخاطر على دمج "مخاطر الأشخاص السياسيين" في نماذج تصنيف العملاء. يجب أن تخضع العمليات التي تشمل الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر (الأجانب، والمحليين ذوي المخاطر المرتفعة) للمراقبة المستمرة، وأن تتسم هذه المراقبة بالكثافة مقارنةً بالعملاء المعرضين للمخاطر العادية؛ مع الالتزام بإجراء مراجعات دورية على فترات متقاربة، مدعومة بمستندات ثبوتية حديثة.

3.3 يتعين على المؤسسات المالية التأكد من أن أطر إنهاء العلاقة تعكس مستوى المخاطر المرتبط بالأشخاص السياسيين الممثلين للمخاطر بصورة واضحة ومناسبة. فإذا تعذر تطبيق التدابير المشددة على نحو فعّال، أو تجاوزت المخاطر الناشئة عن العلاقة حدود مستوى المخاطر المقبول لدى المؤسسة، فيجب أن تكون المؤسسة المالية قادرة على الامتناع عن بدء علاقة العمل أو إنهاء العلاقة القائمة، وفق إجراءات واضحة وموثقة

3.4 تقتضي المتطلبات التشغيلية إرساء منظومة حوكمة متينة، وتعزيز الإشراف على الالتزام، مع تحديد أطر واضحة للمسؤوليات والمساءلة بين قطاعات الأعمال، وإدارات الالتزام، والإدارة العليا.

3.5 .السند النظامي (المادة 8) تنص المادة (8) الفقرة (5) من اللائحة التنفيذية بوضوح على التفرقة التالية:

- للشخص الأجنبي: وجوب الحصول أولاً على موافقة الإدارة العليا قبل إنشاء العلاقة أو الاستمرار فيها، واتخاذ كافة التدابير لتحديد مصدر الثروة والأموال، وإجراء مراقبة معززة.
- للشخص المحلي: تلتزم المؤسسات بتقييم مخاطر العميل؛ وتطبق تدابير العناية الواجبة المناسبة (العادية أو المعززة) بناءً على نتيجة التقييم.

جدول ملخص متطلبات الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر	
الالتزام	المتطلبات الجوهرية للمؤسسة المالية
تحديد وفحص الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر	يجب وضع أنظمة وإجراءات فعالة لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخصاً سياسياً معرضاً للمخاطر، باستخدام أدوات فحص موثوقة ومراقبة مستمرة للأخبار الإعلامية السلبية.
تصنيف المخاطر	السياسي الأجنبي: يُدرج ضمن فئة "مرتفع المخاطر" بصفة تلقائية. السياسي المحلي: يخضع لعملية تقييم مخاطر مستقلة لتحديد التدابير المناسبة (عادية أم معززة).
موافقة الإدارة العليا	السياسي الأجنبي: واجبة دائماً وتلقائياً لبدء أو استمرار العلاقة السياسي المحلي: واجبة فقط إذا صُنف العميل "عالي المخاطر".
مصدر الثروة ومصدر الأموال	يجب تطبيق تدابير معززة لتحديد والتحقق من شرعية مصدر ثروة وأموال الشخص السياسي المعرض للمخاطر.
المراقبة المستمرة	تخضع علاقات العمل والعمليات التي تشمل أشخاصاً سياسيين معرضين للمخاطر لمراقبة معززة ومستمرة، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية بوتيرة أكثر تكراراً.

ضبط أنظمة مراقبة العمليات	يجب أن تطبق أنظمة مراقبة العمليات قواعد أكثر صـرامة، وحدوداً مالية منخفضـة، وسـيناريوهات مرتبطة بالفسـاد للأنشـطة المتعلقة بهؤلاء الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر.
حفظ السجلات ومسار التدقيق	يجب توثيق كافة القرارات والموافقات وتقييمات المخاطر وخطوات التحقق بشكل سليم، والاحتفاظ بها لغرض المراجعة الإشرافية.
رفض/ إنهاء العلاقات	في حال تعذر تخفيف المخاطر بفعالية أو تجاوزها لمستوى المخاطر المقبول لدى المؤسسة، يجب رفض العلاقة أو إنهاؤها بشكل منظم وموثق.

4. تحديد الشخص السياسي المعرض للمخاطر

4.1 يُعد الأفراد الذين يشغلون مناصب سياسية عليا -أو شغلوها سابقاً- أكثر عرضة لمخاطر الفساد. ومن هذا المنطلق:
يتم تصنيف الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر الأجانب ضمن فئة "الأفراد مرتفعي المخاطر" تلقائياً وفقاً لمعايير مكافحة غسل الأموال.
بالنسبة للشخصيات السياسية البارزة المحلية، ينبغي على المؤسسات المالية تقييم مخاطر العميل أولاً، ومن ثم تطبيق تدابير العناية الواجبة المناسبة (العادية أو المعززة) بناءً على نتيجة التقييم.

4.2 يجب على المؤسسات المالية مراعاة أن صفة "الشخص السياسي المعرض للمخاطر" قد تنطبق على العميل بصفته الشخصية، أو بصفته المستفيد الحقيقي من كيان قانوني. وتكمن الخطورة هنا في احتمالية استغلال الأشخاص السياسيين المتورطين في الفساد للكيانات القانونية كواجهةٍ لإخفاء هوياتهم، من خلال التستر خلف صفة "المستفيد الحقيقي"؛ بهدف التهرب من العمليات المشبوهة والوصول إلى النظام المالي دون أن يتم كشفهم.

4.3 إجراءات التحقق والكشف تماشياً مع المعايير الدولية والنظامية، تلتزم المؤسسات المالية بتفعيل أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر، تكفل التحقق مما إذا كان العميل، أو المستفيد الحقيقي، أو الشخص المسيطر، يندرج ضمن فئة الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر. وفي هذا الصدد، وبما يتناسب مع حجم المؤسسة وطبيعة أعمالها، يتعين اتخاذ التدابير التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- نموذج الإقرار الذاتي في (KYC Forms): ضمان قيام العميل باستيفاء نموذج "أعرف عميلك"، والذي يتطلب الإفصاح عما إذا كان هو -أو المستفيد الحقيقي- يندرج تحت تعريف "الشخص السياسي المعرض للمخاطر". ويجدر التنويه بأن هذا الإقرار يهدف فقط إلى

مساعدة المؤسسة المالية في تحديد الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر، ولكنه لا يعفي المؤسسة من مسؤوليتها، ولا يعد كافياً بحد ذاته للوفاء بمتطلبات التحقق.

- أنظمة الفحص الآلي(Screening Systems) : تطبيق أنظمة فحص تقنية تقوم بمطابقة بيانات العملاء والعمليات مع قوائم الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر (PEPs Lists) المعتمدة عالمياً. يجب أن تكون هذه الأنظمة آلية وفعالة، بما يتناسب مع حجم المؤسسة وتعقيد عملياتها.

- القيام بالتحقق من معلومات العميل وسجله ضمن إجراءات العناية الواجبة، باستخدام وسائل متنوعة تشمل البحث اليدوي عبر الإنترنت، وقواعد البيانات العامة والخاصة، وخدمات مزودي المعلومات المتاحة للعامة أو عبر الاشتراك.

5. تدابير العناية الواجبة المعززة

5.1 يتضمن نظام مكافحة غسل الأموال متطلبات إلزامية لإدارة مخاطر الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر. فإذا تم تحديد العميل شخصاً سياسياً أجنبياً أو إذا كان العميل شخصاً سياسياً محلياً وصُنف كـ "عالي المخاطر" وفقاً لتقييم المؤسسة المالية، فيجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة الموضحة أدناه:

5.2 .التحقق من مصدر الثروة ومصدر الأموال كخطوة أساسية في عملية العناية الواجبة المعززة، تلتزم المؤسسات باتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر الأموال ومصدر الثروة والتحقق منهما. ومن الضروري التفريق بوضوح بين المفهومين:
مصدر الأموال: الأصل المباشر للأموال المستخدمة في العملية المحددة.
مصدر الثروة: الأصل العام لإجمالي ثروة العميل وكيفية تراكمها تاريخياً.

5.3 إن مفهوم "التدابير المعقولة" ليس معياراً ثابتاً بل هو مفهوم يجب تقييمه دائماً في ضوء الظروف النوعية للعميل، وطبيعة علاقة العمل، ومستوى المخاطر المقترنة بها. ففي حالات معينة، قد تكون المعلومات الموثوقة والمبنية على أسس سليمة والمتعلقة بكيفية تراكم ثروة العميل متاحةً بالفعل للعموم عبر مصادر موثوقة، مما قد يقلص الحاجة إلى إجراءات تحقق إضافية موسعة. أما في حالات أخرى -ولاسيما عندما تنطوي علاقة العمل على هياكل معقدة، أو عمليات ذات قيم مرتفعة، أو منتجات وخدمات عالية المخاطر-فقد تُطالب المؤسسة بالحصول على بيانات إضافية، أو مستندات ثبوتية، وذلك لوصول لمستوى عالي من التأكد.

5.4 يجب أن يتحدد نطاق المعلومات والوثائق المطلوبة بناءً على طبيعة وغرض الخدمات المقدمة، ومستوى النشاط المتوقع على الحساب، والهدف الأساسي للعلاقة العمل. وبأن النشاط المقترح يتناسب مع ملف العميل وظروفه المالية المعلنة.

العنصر	التعريف / الوصف	التوقعات والتدابير الإشرافية
مصدر الأموال	المصدر المباشر للأموال المستخدمة في البداية، وأي أموال يتم تداولها من خلال فترة علاقة العمل.	يتعين على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير كافية لتحديد مصدر الأموال المستخدمة في علاقة العمل؛ وذلك لضمان قناعة المؤسسة بأن هذه الأموال لا تمثل متحصلات ناتجة عن فساد أو أي نشاط إجرامي آخر.
مصدر الثروة	مصدر ثروة العميل الإجمالية والذي يمثل صافي القيمة الإجمالية وكيفية تراكمها بمرور الوقت.	ينبغي على المؤسسات المالية اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد مصدر الثروة، وإلى أن إجمالي أصول العميل لم يكن نتيجة فساد أو استغلال نفوذ أو أي نشاط إجرامي آخر.
التطبيق القائم على المخاطر (الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر)	نطاق وعمق إجراءات التحقق على مصدر الثروة ومصدر الأموال للأشخاص السياسيين.	يجب أن تتناسب التدابير المتخذة لتحديد مصدر الثروة والأموال مع درجة المخاطر المرتفعة المرتبطة بعلاقة العمل. فكلما زادت مخاطر العلاقة مع الشخص السياسي المعرض للمخاطر، استوجب ذلك إجراءات تحقق أكثر عمقاً وتوسعاً. تستوجب علاقات العمل ذات المخاطر الأعلى مع الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر إجراءات تحققٍ أكثر عمقاً وشمولية.
التقييم	تقييم ما إذا كانت بيانات مصدر الثروة والاموال المعلنة ذات مصداقية ومتسقة مع ملف تعريف العميل.	ينبغي على المؤسسات المالية تقييم شرعية كل من مصدر الأموال ومصدر الثروة.، وأنها تتناسب منطقياً مع مهنة العميل ودخله.

مصادر التحقق	المصـادر المسـتقلة المتاحة المستخدمة لتأكد من إفصاحات العميل بشـأن مصـدر الثروة ومصدر الأموال.	عنـد الحصـول على إفصـاحـات من العميـل، يتم فحصها من مصادر مستقلة
الهدف العام	الغرض النظـامي والإداري من عمليـة التحقق من مصـدر الثروة ومصدر الأموال.	يكمن الهـدف في اتخـاذ تـدابير معقولـة لتحـديـد مصـادر الأموال والثروة، وأن الغرض من علاقـة العمل يتناسـب مع ما يمكن توقعه منطقياً من الشخص السياسي المعرض للمخاطر.

5.5 يتمثل العنصر الجوهري الثاني في عملية العناية الواجبة المعززة هو في الحصول على موافقة الإدارة العليا. ومن الضروري ألا تتحول عملية الموافقة هذه إلى مجرد إجراء شكلي، بل يجب أن تُفعل كأداة حوكمة فعالة ومبنية على دراية كافية بالمخاطر. ويتعين على المؤسسات المالية ضمان تصميم إجراءاتها الداخلية بشكل يُمكن الإدارة العليا من تكوين فهم واضح وشامل ودقيق للمخاطر المرتبطة بالأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر قبل اتخاذ أي قرار.

5.6 وفي هذا الصدد، يجب أن يكفل إطار التصعيد تزويد الإدارة العليا بمعلومات شاملة حول طبيعة ومستوى المخاطر المرتبطة بالعلاقة مع الشخص السياسي بما في ذلك: منصب العميل ونفوذه، ونتائج تقييم مصدر الأموال ومصدر الثروة، والمنتجات والخدمات المطلوبة، والنمط المتوقع للعمليات، والنطاق الجغرافي للمخاطر، بالإضافة إلى أي مؤشرات إعلامية سلبية أو اعتبارات تتعلق بالسمعة. يجب أن توضح المعلومات المقدمة لغرض الحصول على الموافقة نطاق التحليل الذي أجرته الإدارة المسؤولة، وعوامل المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها، وضوابط التخفيف المطبقة، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات النهائية التي تم التوصل إليها.

5.7 وبناءً عليه، يجب أن تعكس موافقة الإدارة العليا عملية صنع قرار مبنية على دراية ومسؤولية؛ بحيث يتم اتخاذ قرار قبول أو رفض العلاقة مع الشخص السياسي المعرض للمخاطر عند مستوى الصلاحية المناسب، مع الوعي الكامل بالأثر المحتمل على ملف مخاطر المؤسسة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ملخص المتطلبات المتعلقة باعتماد الإدارة العليا	
استقطاب عميل جديد من الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر	للشـخص السـياسـي الأجنبي: يجب إخطار الإدارة العليا والحصـول على موافقة كتابية مسبقة وإلزامية قبل بدء العلاقة. للشـخص السـيـاسـي المحلي: يجب الحصـول على الموافقة المسبقة في حال كان تصنيف العميل "عالي المخاطر"

تصنيف عميل حالي كشخص سياسي معرض للمخاطر	في حال أصبح العميل الحالي شخصاً سياسيًا معرض للمخاطر، أما شخص سياسي أجنبي أو سياسي محلي عالي المخاطر، فيجب أخذ الموافقة الإدارة العليا دون تأخير.
التقارير	تلتزم المؤسسات المالية بالاحتفاظ بسياسات وإجراءات موثقة تحدد بوضوح آليات تقديم التقارير للإدارة العليا بشأن العلاقات مع الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر.
الأطر الزمنية للموافقة	يجب على المؤسسات تحديد جداول زمنية واضحة للحصول على اعتماد الإدارة العليا على علاقات الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر أو الأحداث المرتبطة بهم.
مستوى الإدارة المعني بالموافقة	يجب على المؤسسات المالية تحديد الحد الأدنى من المستوى الإداري المطلوب للاعتماد، على أن يتناسب ذلك مع مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5.8 يتمثل العنصر الجوهري الثالث في عملية العناية الواجبة المعززة في المراقبة المستمرة، وهي تمثل عملية تقييم ديناميكية ومتواصلة للمخاطر المرتبطة بالأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر طوال فترة علاقة العمل. تلتزم مؤسسات المالية بضمان تحديث معلومات العناية الواجبة الخاصة بهؤلاء العملاء، وإخضاع أنشطتهم المالية لمراقبة دقيقة ومستمرة من خلال أطر مراقبة العمليات المعتمدة لديها.

5.9 يجب أن يشمل التحديث الدوري للمعلومات -كحد أدنى-مراجعة وتجديد بيانات الهوية، ومعلومات المستفيد الحقيقي، ومصدر الدخل والثورة، بالإضافة إلى الفحص المنهجي للعميل بحثاً عن أي مؤشرات إعلامية سلبية والتي يجب تقييمها فوراً لتحديد أثرها على تصنيف المخاطر

5.10 في الوقت نفسه، يجب معايرة أنظمة مراقبة العمليات لضمان خضوع تعاملات الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر لتدقيق مكثف. يجب مراجعة العمليات عالية المخاطر أو غير العادية في الوقت المناسب، وتقييم مدى اتساقها مع ملف العميل، ومصدر ثروته والنشاط المتوقع منه. يجب أن تنعكس نتائج هذه المراجعات بشكل مباشر على تقييم المؤسسة لمخاطر العميل، وأن تؤدي -عند الضرورة-إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتخفيف المخاطر. وقد تشمل هذه الإجراءات تقديم بلاغ عن العملية المشتبه بها للإدارة العامة للتحريات المالية أو مراجعة العلاقة من قِبل الإدارة العليا، أو إنهاء علاقة العمل بشكل نظامي في الحالات التي تصبح فيها المخاطر غير مقبولة أو لا يمكن الحد من آثارها بفعالية.

إجراء المراقبة المستمرة	التزامات المؤسسة المالية
المراجعة الدورية لمعلومات الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر	تلتزم المؤسسات المالية بمراجعة كافة المعلومات المتوفرة عن العملاء من الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر بصفة منتظمة؛ لضمان تحديد أي معلومات جديدة أو ناشئة قد تؤثر على تقييم المخاطر في الوقت المناسب.
أنظمة المراقبة المستمرة	وفقًا لطبيعة المؤسسة وحجمها وتعقيدها، يجب تطبيق أنظمة تقنية مناسبة لمراقبة العمليات. ويتعين على الجهات الأقل تعقيدا في حجمه وحجم أعمالها تطبيق إجراءات مراقبة يدوية متينة.
وتيرة المراجعة	يجب تحديد وتيرة المراقبة المستمرة ومراجعات العمليات على أساس المخاطر وأن تكون متناسبة مع المخاطر الأعلى.
المراجعة المكثفة للملفات	ينبغي أن تخضع ملفات عملاء الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر لمراجعة وتحديث متكرر، مع إجراء مراجعات يدوية للمعاملات عند الحاجة.
خوارزميات مراقبة المعاملات القائمة على المخاطر	يمكن تطبيق قواعد محددة قائمة على المخاطر على معاملات الشخص السياسي المعرض للمخاطر، بما في ذلك القواعد القائمة على الحد الأدنى حيث تخضع المعاملات التي تتجاوز قيمًا أو أحجامًا أو مبالغ إجمالية محددة مسبقًا لفحص معزز.
رصد النشاط الغير معتاد	يجب على المؤسسات المالية تحديد المعاملات غير العادية التي تشمل الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر وتقييم ما إذا كان هذا النشاط يتعارض مع ملف تعريف العميل أو مصدر ثروته المعلن أو سلوكه المتوقع في المعاملات.
إعادة تقييم المخاطر المتغيرة	يجب استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المراقبة المستمرة لإعادة تقييم ملف تعريف المخاطر الخاص بالشخص السياسي المعرض للمخاطر بشكل مستمر.
تصعيد النتائج الجوهرية	ينبغي تصعيد النتائج الجوهرية التي تنتج عن مراقبة الشخص السياسي الممثل للمخاطر إلى الإدارة العليا، وإذا اقتضت الحالة، إلى الإدارة العامة للتحريات المالية من خلال الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STRs)
قابلية التدقيق وحفظ السجلات	يجب توثيق جميع أنشطة المراقبة والمراجعات والتنبيهات والتحقيقات والنتائج المتعلقة بالأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر بشكل كامل والاحتفاظ بها لأغراض الرقابة والإشراف.

6.إجراءات فحص الشخص السياسي المعرض للمخاطر

6.1 ينبغي تصنيف العميل كشخص السياسي المعرض للمخاطر في مرحلة انضمام العميل وقبل بدء علاقة العمل. بموجب المادة (7) من نظام مكافحة غسل الأموال، التي تنص: على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ القيام بالآتي:

i. أن تطبق على عملائها تدابير العناية الواجبة. وتحدد اللائحة الحالات التي تطبق فيها هذه التدابير وأنواعها.

ii. أن تحدد نطاق تدابير العناية الواجبة على أساس مستوى المخاطر المرتبطة بالعميل أو الأعمال أو العلاقات التجارية، وأن تطبق تدابير مشددة للعناية الواجبة عندما تكون مخاطر غسل الأموال مرتفعة.

6.2 على المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة أن يكون لديها أنظمة فعالة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو المالك المستفيد شخص السياسي المعرض للمخاطر. من الناحية العملية، ينبغي على المؤسسات المالية إجراء فحص عند انضمام العملاء. قد يشمل هذا الفحص ما يلي:

i. نموذج يُستكمل من قبل العميل للاستفسار عما إذا كان العميل شخصًا سياسيًا معرّضًا للمخاطر. (نموذج الإقرار الذاتي). ولا ينبغي أن تعتمد المؤسسات المالية على رد العميل فقط، بل يجب عليها أيضًا القيام بتدابير عناية واجبة إضافية مثل (الأسئلة / التحقق) فيما يتعلق بوظيفة العميل والمسمى الوظيفي ومصدر الأموال ومصدر الثروة، وعمليات (البحث / التحقق) من قواعد البيانات العامة أو الخاصة.
ii. عمليات البحث عن المعلومات عبر الإنترنت ووسائل الإعلام والمصادر المفتوحة
iii. قواعد البيانات المدفوعة
iv. تبادل المعلومات داخل المجموعة

6.3 قد يرغب بعض الأشخاص السياسيين في إخفاء وضعهم عن المؤسسات المالية لتجنب الخضوع لمستوى أعلى من التدقيق المعزز. ينبغي أن تدرك المؤسسات المالية أن البحث في السجلات العامة أو قواعد البيانات الخاصة قد لا يكشف عن منصب العميل أو عن العلاقة بينه وبين الشخص السياسي المعرض للمخاطر. وفي هذا الصدد، ينبغي على المؤسسات المالية أن تكون على دراية تجاه أي جوانب في ملف العميل تبدو غير متسقة أو تفتقر إلى تفسير واضح. قد ترتبط هذه "المؤشرات" بمجموعة متنوعة من الأنشطة غير المشروعة أو المشكوك في أمرها، بما في ذلك إخفاء حالة الشخص السياسي المعرض للمخاطر.

4.6 عند النظر في الموافقة على إنشاء علاقة مع شخص سياسي معرّض للمخاطر، يجب على المؤسسات المالية أخذ ما يلي في الاعتبار:

i. مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تتعرض لها المؤسسة المالية عند دخولها في العلاقة
ii. الموارد التي قد تكون مطلوبة من أجل التخفيف من المخاطر بشكل فعال.

5.6 ينبغي على المؤسسات المالية ملاحظة أن العملاء الجدد والحاليين قد لا يستوفون في البداية تعريف الشخص السياسي المعرض للمخاطر، ولكنهم قد يصبحون كذلك لاحقًا خلال مسار علاقة العمل. وعلى هذا الأساس، ينبغي على المؤسسات المالية التأكد من أن معلومات العملاء محدثة، وأن تقوم أيضاً بإجراء فحص منتظم ومستمر لقاعدة عملائها للتأكد من أنها حددت جميع الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر.

6.6 عند النظر في استمرار علاقة العمل، ينبغي على المؤسسات المالية التأكد من أن:
i. يتم مناقشة الأمر والموافقة عليه على مستوى الإدارة العليا.
ii. يتم الاعتراف بالمخاطر المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
iii. يتم توثيق الأساس المنطقي للقرار.

7. مدة وضع الشخص السياسي المعرض للمخاطر

7.1 في حال أن العميل لم يعد يشغل وظيفة عامة بارزة، يجب أن يستند وضع الشخص إلى تقييم مخاطر تجريه المؤسسة المالية. يشمل عوامل المخاطر المحتملة عند اتخاذ القرار ما يلي:
i. مستوى التأثير (غير الرسمي) الذي لا يزال بإمكان الفرد ممارسته؛
ii. أقدمية المنصب الذي شغله الفرد كشخص سياسي معرض للمخاطر؛
iii. احتمالية الفساد المرتبطة بالدور السابق للعميل. حيثما كانت هناك فرصة أكبر لتحقيق مكاسب غير مشروعة، فمن المرجح أن يستمر مصدر أموال العميل في كونه عائدات غير مشروعة لفترة من الوقت بعد أن يترك العميل منصبه.

8. تدريب الموظفين

8.1 يُعد وجود موظفين مدربين تدريباً جيداً وعلى دراية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنصراً رقابيًا بالغ الأهمية للمؤسسات المالية في الكشف عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنعها. وفقًا لطبيعة وحجم وتعقيد المؤسسة المالية، يجب على الجهة تنفيذ برامج تدريب الموظفين. ويجب أن تتناول هذه البرامج التدريبية الطرق الفعالة لتحديد ما إذا كان العملاء من الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر وفهم وتقييم ومعالجة المخاطر المحتملة المرتبطة وبهم. ولضمان فعالية هذه البرامج، يجب أن تخضع برامج التدريب للمراجعة والتحديث بشكل دوري.

9. السياسات والإجراءات

9.1 يجب على المؤسسات المالية تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية التي تتضمن ما يلي:

i. كيف ستحدد مؤسسة المالية علاقات الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر
ii. الإجراءات الواجب اتباعها عند تحديد عميل كشخص سياسي معرض للمخاطر عند الانضمام
iii. الإجراءات الواجب اتباعها عندما يصبح العميل شخص سياسي معرض للمخاطر أثناء علاقة العمل
iv. طبيعة ومدى تدابير العناية المعززة التي يجب اتخاذها

شكراً